المجلس العربي
للعلوم الاجتماعية
Arab Council
for the Social Sciences
Conseil Arabe
pour les Sciences Sociales

المجلس العربي للعلوم الاجتماعية

سلسلة أوراق العمل

مفهوم العدالة الاجتماعيّة في مصر:
قراءة في بعض خطابات النخب السياسيّة

– أماني مسعود الحديني–

ورقة عمل رقم 12

أيّار/ مايو 2020

مفهوم العدالة الاجتماعيّة في مصر:
قراءة في بعض خطابات النخب السياسيّة

– أماني مسعود الحديني –

سلسلة أوراق عمل المجلس العربي للعلوم الاجتماعية
ورقة عمل رقم 12
أيّار/مايو 2020

الرجاء إرسال المراسلات إلى:
أماني مسعود الحديني - أستاذة العلوم السياسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة والجامعة البريطانية في القاهرة.
Amanymasod@feps.edu.eg
Amany.masod@Bue.edu.eg
© المجلس العربي للعلوم الاجتماعية 2020
جميع الحقوق محفوظة

نشر هذا العمل للمرة الأولى في أيار/مايو 2020.

إنّ هذا العمل متوفّر تحت رخصة المشاع الإبداعي نَسب المصنَّف 4.0 دولي (CC By 4.0). وبموجب هذه الرخصة، يمكنك نسخ، وتوزيع، ونقل، وتعديل المحتوى بدون مقابل، شرط أن تنسب العمل لصاحبه بطريقة مناسبة (بما في ذلك ذكر إسم المؤلّف، وعنوان العمل، إذا انطبقت الحالة)، وتوفير رابط الترخيص، وبيان إذا ما قد أجريت أي تعديلات على العمل. للمزيد من العلومات، الرجاء مراجعة رابط الترخيص هنا: https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

إن الأفكار والآراء الواردة في هذا العمل هي آراء المؤلف/ة ولا تعبّر بالضرورة عن وجهات نظر المجلس العربي للعلوم الاجتماعية، ولا تلزمه بها.

لمحة عن سلسلة أوراق العمل

تهدف سلسلة أوراق عمل المجلس العربي للعلوم الاجتماعية إلى نشر أوراق أكاديمية جديدة ومثيرة تخصّ المجال والمنطقة، واستعراض أفكار من خلال المناقشة العلمية. ويرحّب المجلس العربي للعلوم الاجتماعية بالأوراق التي تعالج مسائل ذات طبيعة موضوعية أو نظرية أو منهجيّة أو فنيّة، والتي تعتمد مقاربات إمبيريقية، أو نظرية، أو الإثنين معًا. ويستقبل المجلس العربي للعلوم الاجتماعية الأوراق باللغة العربية، والإنجليزية، والفرنسية .

المجلس العربي للعلوم الاجتماعية
بناية علم الدين، الطابق الثاني
شارع جون كينيدي، رأس بيروت
بيروت، لبنان
هاتف: 009611370214
www.theacss.org

الملخّص:

تعالج هذه الورقة البحثية طرائق "المخادعة" السياسية للنخب السياسية المتعاقبة في توظيف مفهوم العدالة الاجتماعية، والذي قاد أخيرًا "محاولات" الشارع للتغيير السياسي/ الاجتماعي ليس فقط في مصر بل في كثير من دول العالم العربي. وتطرح الورقة سؤالًا محوريًّا قوامه: هل تبنت النخب المصرية على اختلاف توجهاتها الأيديولوجية وأهدافها السياسية ومصادر شرعيتها خطابًا واحدًا للعدالة الاجتماعية؟ للاجابة عن هذا السؤال البحثي حللت الدراسة تلك العلاقة الارتباطية بين شرعية النظام السياسي في مصر وادعائه تبني اقتراب وميكانزم جديد لتحقيق العدالة الاجتماعية، والزعم بتفعيل أبعاد هذا المفهوم على المستوى التطبيقي في معالجة قضايا الفقر وتضمين الفئات المهمشة وتحسين نوعية الحياة. وبعبارة أخرى، عالج البحث كيف أن تفريغ مفهوم العدالة الاجتماعية من معناه الحقيقي المرتبط بالثلاثية التنموية (الفقر والتضمين وتحسين مستوى الحياة) والمستند إلى جدال فكري طويل تحفل به الأدبيات حول مفهوم النمو والعدالة، قد تم تسييسه لشرعنة النخب المتعاقبة. ولقد تبنى البحث أداة "تحليل الخطاب السياسي" إذ تقوم الورقة بتحليل عينة من خطابات النخب الحاكمة والنخب المعارضة بالتركيز على خطابات (مبارك ومرسي) وبعض خطب المعارضة لهما لاستكشاف غائية استخدام هذا المفهوم في الخطب المختلفة وتحليل الفجوة بين المنطوق والمتحقق من هذا الخطاب. ولعل من أهم نتائج البحث التوصل الى "ضبابية" مفهوم العدالة "باللغة السياسية المصرية" وكيف كان خطاب النخب الحاكمة والمعارضة يعج بالمغالطات الحججية، ومغالطات الغموض والالتباس للتلاعب بمطالب الجماهير في نيل حد أدنى من العيش والحرية والكرامة الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: العدالة الاجتماعية، الخطاب السياسي، الشرعية، لغة الخطاب، ناصر، السادات، مرسي، الاخوان المسلمين، البرادعي، السيسي.

مفهوم العدالة الاجتماعيّة في مصر:
قراءة في بعض خطابات النخب السياسيّة

مقدّمة

تاريخيًّا دار الجدال الفلسفي بين المفكرين المثاليين والواقعيين حول كنه العدالة واستراتيجيات تنفيذها. وفي هذا السياق اختلف أمارتيا سن مع رولز[1]، فبينما يطرح رولز منظورًا مثاليًّا للعدالة تتمثل في ضرورة سعي النظام السياسي لتحقيق العدل التوزيعي، على نحو يراعي تحقيق مصالح الشرائح الأكثر والأشدّ احتياجًا في المجتمع، يعتقد سن في مقالاته «ماذا نريد من نظرية في العدالة» [2] أننا لا نحتاج إلى نظرية مثالية في العدالة، ولكننا أكثر احتياجًا إلى خيار استراتيجي ينتج خيارات متعددة أكثر عدالة للبشر. فوفقًا لسن، لكي نتعامل مع المجاعات والكوارث البيئية، فإننا لا نحتاج إلى نظرية فلسفية مثالية للعدالة التوزيعية ولكن إلى مزيد من التفكير الموضوعي في الخيارات الأكثر عدالة للجميع إذ إنّ ما نستطيع إقراره في هذه الأوقات هو مجتمع أكثر عدالة وأقل ظلمًا. وإذ ربط رولز رؤيته للعدالة بضرورة وجود "مؤسسات" تقوم بتنفيذ مبادئ العدالة ومراقبتها، رأى سن أن المؤسسات التي يجعلها رولز أساسًا لتحقيق العدالة، هي في كثير من دول العالم سبب الظلم وانتهاكات العدالة نفسها إذ تعكس تلك المؤسسات تفضيلات فئة قليلة من المواطنين وتتجاهل الأغلبية.

ورغم التنوع في مفاهيم العدالة الاجتماعية بين المفكرين، إلا أنّ ثمّة شبه اتفاق على أن العدالة ليست مساوية لمفهوم المساواة المطلقة بين البشر، كما أنها لم تكن بالضرورة اختيار أوحد لدى الجميع، ولكن العدالة أقرب إلى مفهوم الانصاف والاعتراف بتباين قدرات البشر على رشادة الاختيار الأصوب، وثمّة عدد من المؤشرات الواجب توافرها لتحقيق العدالة أهمها: عدم التمييز في تكافؤ الفرص، التوزيع الرشيد للموارد والأعباء، الضمان الاجتماعي، وتوفير السلع العامة.

وتبارى الدارسون في اختيار أطر نظرية متعددة للتعاطي مع قضية العدالة الاجتماعية سواء بتحليل مفرداتها أم بتناول مؤشراتها بعدما أضحى تحقيق "العدالة الاجتماعية أحد أهم شعارات عمليات التغيير السياسي التي اجتاحت العالم العربي في العقدين الماضيين. ولقد جاءت دعاوى "تحقيق العدالة" متماشية مع ضرورة تفعيل المعادلة الثلاثية المرغوبة لمن قادوا عمليات التغيير والتي تمحورت أبعادها حول: التحول الديمقراطي، والحد من الفقر والعمل على تحسين نوعية الحياة الأفراد. ومن ناحيتها، أثارت

دعاوى التغيير التي اجتاحت العالم العربي إشكاليات تتعلق بمفاهيم العدالة في خطاب النخب السياسية الحاكمة والمعارضة على حد سواء، ما طرح عددًا من الأسئلة البحثية حول مفهوم العدالة الاجتماعية وهل تفاعل خطابه مع احتياجات الجماهير؟، هل هناك خطاب واحد "مهيمن" على الساحة المصرية أم هناك خطابات عدة؟ هل أنتج خطاب العدالة دورًا محدّدًا لصانع القرار بلور قدرته على إتاحة الاختيارات "الأفضل" للبشر، وإعادة تشكيل الوظيفة التوزيعية للدولة كضرورة لتفعيل الاختيارات العادلة وفقًا لسين؟، وماذا تحقق من مفهوم العدالة (المطروح من النخب الحاكمة) بفرض أن العدالة الاجتماعية في أبسط مفاهيمها الإجرائية هي برامج، عمليات ومخرجات، أو سياسات لاستراتيجيات تتحقق بمقتضاها الكفاية في الخدمات والتوزيع العادل للموارد، وسدّ أحوال العوز والفقر والضعف للفرد داخل مجتمعه[3]. وبدعوى أن صدقيّة طرح مصطلح العدالة الاجتماعية يرتبط بما ينفذه صانع القرار من برامج وسياسات يمكن تطبيقها وتتوافق مخرجاتها مع الحد الأدنى من مطالب المواطن، تبحث الورقة أين تقع خطابات العدالة في مصر من أطروحة رولز عن ضرورة وجود مؤسسات محايدة قادرة على ترجمة مقولات العدالة إلى واقع، ومقولات سين ودعوته بإتاحة مزيد من حرية الخيارات أمام البشر.

وتجادل هذه الورقة أن خطاب العدالة الاجتماعية في مصر كان أداة أساسية ومتشابهة لاكتساب الشرعية لكل القوى السياسية المتعاقبة على اختلاف إيديولوجياتها، وغلبت عليه الصيغ البلاغية أكثر من إنتاج رؤية معرفية أو حتى استراتيجية تستهدف التعامل مع الحد الأدنى من مطالب الجماهير، كما تصاعدت نبرات مفردات هذا الخطاب وتلونت بمفردات "عالمية" دارجة من دون وعي بسياقها ومعناها لا سيّما مع تراجع مساحات الحريات العامة وتدني شرعية النظام السياسي.

واستنادًا إلى أن تحليل الخطاب السياسي لرؤساء الدول مهمّ لسبر أغوار رؤية النخب السياسة للعدالة واستراتيجية تنفيذها، يحلل هذا البحث الحالة المصرية من خلال تحليل عينة من خطابات بعض النخب السياسية الحاكمة والمعارضة لتتبع الى أي مدى اختلف خطاب العدالة بين القوى السياسية قبل وبعد محاولة التغيير السياسي في يناير 2011، وأين يقف هذا الخطاب من الواقع، وما هي حجج الخطاب المناوىء أو المعارض لمفهوم العدالة؟.

أولًا: الخطاب السياسي

نظريًّا، اتفق الباحثون على أن قوة أي خطاب سياسي تتوقف على قدرته على إحداث تواصل ناجح مع المتلقي [4]، وهذا لا يتحقق إلا إذا حاز هذا الخطاب قدرًا من الرضاء الجماهيري من خلال الإقناع

والحجة ، إذ يصف الخطاب بمفاهيمه اللغوية واقعًا وسياقًا اقتصاديًّا واجتماعيًّا معينًا يتأثر بالخطاب ويؤثر فيه. وثمّة عناصر محددة متفق عليها ومن خلالها يمكن للدارسين أن يبينوا جودة الخطاب وما إذا كان تطويع هذا الخطاب لمفاهيمه يحقق نوعًا من التواصل مع الجماعة المستهدفة له أم لا، اذ يتأسس بالضرورة في كل خطاب سياسي معنى معين أو معان عدة يراد إيصالها للقارىء ويجب ألا تدعو للالتباس، أو التضليل، أو التعتيم.

وقد يتجه من يوجه الخطاب في أثناء فعل الاتصال إلى المعاني المختلطة في ذهن المتلقي ويحاول تطويعها من أجل تأكيد المعنى والهدف المقصود والذي يختلف باختلاف الاستخدام. ويتحقق المعنى المقصود للمفهوم في إطار أي خطاب سياسي من خلال التعبير عن استجابات مختلفة (كالطلب والأمر والنهي والوعيد والتهديد والتمني والرجاء...) ومعززًا ومؤيدًا ببعض النتائج كالاستحسان والرضا والتأكيد والنجاح، ويتم هذا من خلال طرح الحجج الواضحة لتحقيق نوع من التواصل الحقيقي وليس من خلال الحجج المغلوطة للتضليل والالتباس والتعتيم ما يؤدي إلى عدد من المغالطات المتعلقة بالموضوع، أو بالإبهام، أو بمنطق التناول، أو بالتناقض بين المقدمات والنتائج.

وكما تشير د. أميمة عبود في إحدى دراساتها الرائدة في تحليل الخطاب إلى أن نموذج تحليل أي خطاب يتضمن ستة مفاهيم[5]: ما يريد قائل الخطاب إثباته، المبررات المعطاة من أجل دعم آراء قائل الخطاب، ما الذي يدعو هذا الخطاب لتعهد وضمان تنفيذ ما جاء في الخطاب من أفكار وموضوعات، مشروطية الحجة المؤكدة والتي يعبر عنها ببعض التعبيرات مثل: كثيرا -مرات عديدة -نادرًا -قليلًا - من الممكن، ردود الخطاب على التحفظات ووجهات النظر المعارضة سواء تم الإشارة إليها من داخل الخطاب نفسه أم وجهت للخطاب من خطابات المعارضة، وأخيرًا الدلائل التي يقدمها الخطاب لكي يجعل المعتقدات أكثر قبولًا وصدقيّة. ويبقى الخطاب السياسي المثالي بعد كلّ ذلك وفقًا لبيلي لو بانزا هو الخطاب المتضمن للحقائق والداعم للعدالة والأحقيات.[6]

ثانيًا: قراءة في خطابات النخب السياسية

من الجدير ذكره أن خطاب تحقيق العدالة الاجتماعية تتحدد مفاتيح تحليله في أربع أفكار: الإقرار دستوريًّا بحقوق التنمية، وضع فعليًّا سياسات اجتماعية قابلة للتطبيق، تنمية قدرات الشباب من خلال معاني المشاركة والمبادرة، وخلق الرغبة لدى الأجيال الجديدة في البناء من خلال نمط تنشئة يراعي تفعيل مفهوم المواطنة من احترام المنظومة القانونية للمجتمع، وقبول الآخر. ويبدو أنّ من دون سياسات

واضحة تقبل التطبيق، يظلّ مصطلح العدالة الاجتماعية مجرد شعار لا يخرج عن إطاره النظري. وبقراءة عينة من خطب الرؤساء المتعاقبين على حكم مصر وخطابات حكوماتهم والخطب المعارضة لهم سيتضح هل كانت للنخب السياسية التي حكمت مصر بعد ثورة 1952 رؤية معرفية وسياسات واضحة تقبل التنفيذ، أم سيّست كلّ هذه النخب مفهوم العدالة الاجتماعية لكسب مزيد من الشرعية.

جاء مصطلح العدالة الاجتماعية جليًّا في خطابات حكام مصر تاريخيًّا ولقد احتلت العدالة مع ثورة يوليو مكانًا في الأجندة السياسية الناصرية. وجاءت الصيغة الدستورية من خلال وضع حزمة من الالتزامات السياسية والاجتماعية على الدولة لصياغة عقدها الاجتماعي مع المواطنين. فأثناء الفترة الناصرية والتي كان مفهوم العدالة أحد مكوناتها، تكرر مفهوم العدالة نحو 106 مرات في خطب عبد الناصر والتي بلغت من 1952 حتى 1970 نحو 1359 خطابًا[7] ، كما ارتبط مفهوم العدالة الاجتماعية بمفهوم السلام الاجتماعي إذ لخلق السلام الاجتماعي بين الطبقات الاجتماعية آنذاك كان على عبد الناصر أن يقضي على الإقطاع والاحتلال الإنجليزي ويعيد النظر في الملكية القاصرة التي وفقًا لخطابه أفرزت مصالح طبقة واحدة وهي الطبقة الحاكمة.

كما ارتبطت إقامة عدالة ناصر الاجتماعية في الخطاب الناصري نظريًّا بإقامة ديمقراطية سليمة، ومثلت الديمقراطية والعدالة الاجتماعية المبدأين الخامس والسادس اللذين قامت عليهما فلسفة ثورة يوليو. ورغم ذلك غلف الغموض مفهوم العدالة الاجتماعية حتى في ميثاق 1956، أهي عدالة من يملكون أم عدالة من لا يملكون ، أم أهي عدالة صاحب المصنع ومن يمتلك 100 فدان أم عدالة الفلاحين وأجراء هذا المصنع؟ . ولم يكن ميثاق 1962 أكثر وضوحًا في تعريف العدالة الاجتماعية، فالنظام الاجتماعي الذي ربطه عبد الناصر بالعدالة كان مطاطيًّا، فيه مكان للقطاع الخاص والعام، وفيه وعد بتذويب الفوارق ودور للدولة، ومن ثمّ لم يعد عبد الناصر في خطابه الجماهير المصرية بشيء محدد في ما يتعلق باستراتيجية تنفيذ العدالة وإنما كانت مقولات عامة. وإذا كان مجتمع الكفاية والعدل شعار الناصرية في ذلك الوقت، فإنه لم يكن مقصورًا عليه، فقبله أيضًا كان الملك فاروق الذي وجه اللوم لرئيس الوزراء النحاس باشا لأنه لم يوفر للناس الغذاء والكساء. ومع ذلك ظلّ ميثاق 1962 مقارنة بمبادىء الثورة الستة واضحًا نسبيًّا لمفهوم العدالة، كما كان هناك اتساع لمظلة الضمان الاجتماعي والمعاشات والتعويضات أثناء الفترة الناصرية [8] .

ويجيء السادات الذي ذكر مصطلح "العدالة الاجتماعية" 91 مرة من جملة 1116 خطابًا[109] وارتدّ على كل ما بنته التجربة الناصرية السابقة بإصداره قوانين الانفتاح الاقتصادي في العام 1974 والتي

كانت تحمل في جوهرها التنصل من معظم المكاسب الاجتماعية للطبقات العاملة، والتخلي عن العدالة الاجتماعية واستبدالها بمفاهيم الرأسمالية لتقليص دور الدولة وبيع القطاع العام، ولم يعد للعمال تأمينات اجتماعية، أو حتى دور في القيادة، وتغير الوضع الاقتصادي بالسلب بارتفاع الأسعار وما تبعها من إفقار أغلب طبقات المجتمع الكادحة من العمال والفلاحين وأبناء الطبقة الوسطى التي تمّ تهميشها وسحقها من الائتلاف الطبقي الحاكم الجديد، متمثلاً في الرأسماليين الطفيليين غير المنتجين، وكبار البيروقراطيين لتضيع مفردات خطاب العدالة الوليدة بين ردهات خطاب الانفتاح وتزايد توقعات الجماهير التي لم تقابلها مؤسسات محايدة فعالة قادرة على تنفيذ هذا الخطاب الواعد بالرفاهة والغنى والازدهار للجماهير كما نادى بذلك رولز!

ثالثًا: خطاب مبارك: عدالة دعه يسرق

جاء **مبارك** بخطابه المبهم لمصطلح العدالة الاجتماعية، ومحاولته تهميش معناها واختزالها فقط في حزمة من السياسات التي ترتبط بخطة الدولة في الاصلاح، إذ اعتبرها مجرد "سياسات" اجتماعية لها "ثمار ومخرجات" تتغير مع تغيُّر مفاهيم الإصلاح الاقتصادي، أو هي أحد مبادىء الدولة..."أن العدالة الاجتماعية ستستمر في صدر مسيرة الإصلاح في مصر" و "أنه حان الوقت لتوزيع ثمار التنمية بين مختلف أبناء الوطن".[11] ومع ذلك لم يطرح خطاب مبارك كيف سيتمّ توزيع هذه الثمار وهل سيكون الطريق الى ذلك بمؤسسات محايدة كما طرحها رولز أو حتى بمشاركة الجماهير من خلال مهام يومية يضطلع بها الأفراد بغض النظر عن انشغالهم بتصوّر مثالي للعدالة كما نادى بذلك سين.

ولقد بدا مبارك بنخبته السياسية "الأكثر براعة" في تطويع مفردات الخطاب العالمي لليبرالية الجديدة في خطابه عن العدالة الاجتماعية لارتباطها المباشر باستقرار النظام السياسي واستمراره. وشابت الخطاب في تحليله لغويًّا لغة استعلائية زادت فيها "مغالطات ذات الصلة بالموضوع"، ففي برنامجه الانتخابي مثلًا قام بإدراج العدالة في المادتين 4 و73 من الدستور المعدل[12] في مارس 2007، ثم حذف كلّ المواد التي تشير الى الاشتراكية[13]، في الوقت الذي طوع كل المفردات الاشتراكية في خطابه بصفته "منحازًا إلى الفقراء"، و"متمسكًا بمراعاة الفوارق الاجتماعية بين الطبقات"، وكذلك داعمًا "لمحدودي الدخل"، ويستهدف "توسيع قاعدة العدالة الاجتماعية من خلال ضمان الوصول بالرعاية الصحية والبنية التحتية والأساسية لمختلف ربوع مصر" كأحد أولويات (حزبه) والذي هو "الحزب الحاكم" [14]. ولم يربط خطاب مبارك بين العدالة ومطالب الجماهير المشروعة إلا في خطابه الأخير في

فبراير 2011 حيث أعطي بعض الوعود بتحقيق المطالب المشروعة للشعب، وعلى رأسها الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي؛ لإتاحة فرص العمل ومكافحة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية المرتبطة بمطالب الجماهير المشروعة[15]!!. وتبنى نظام مبارك الاقتراب الليبرالي الجديد في سياسته وزاد من اندماج نظامه في السوق الاقتصادي العالمي بتزايد الصادرات وليس بإحلال الصناعات كما وعد، وأوضح في خطابه مشروطية تحقيق الاصلاح الاقتصادي والعدالة الاجتماعية بتحقيق الاستقرار السياسي والاندماج في السوق الاقتصادي العالمي من دون توضيح كيفية تحقيق العدالة الاجتماعية في هذا الاطار[16].

وزعم جميع الوزراء في الحكومات المتعاقبة في ظلّ حكم مبارك أن رؤيتهم للعدالة الاجتماعية تتماشى مع تعليمات الرئاسة[17]، فصفوت الشريف السكرتير العام للحزب الوطني في مؤتمر الحزب الخامس فسّر العدالة الاجتماعية على أنها "مد الحماية الاجتماعية للفقراء ومحدودي الدخل". وأوضح أن الحديث عن العدالة الاجتماعية لا يستقيم الّا في ظل عدالة توزيعية إذ تعتبر الأخيرة بمثابة حجر الزاوية لأي سياسة عامة تهدف الى توزيع مخرجات العملية التنموية في الدولة.[18] ومن ثمّ اتضح التناقض في الخطابين الرئاسي والحكومي مع الخطاب الجماهيري للعدالة الاجتماعية. فالمفهوم لدى عموم المصريين ارتبط بدرجة الرضاء الاقتصادي وسد احتياجاتهم الاقتصادية الأولية في حين تداوله مبارك بأنه الاندماج في السوق العالمي وتحمل تبعات الاصلاح الاقتصادي المشروط بالمعونات وجاءت نخبته لتربطه بالعدالة التوزيعية تارة وبالاندماج في النظام الاقتصادي العالمي تارة، لذا لم يكن مستغربًا أن يشير أحمد نظيف رئيس الوزراء إبان عهد مبارك في المؤتمر السنوي السابع للحزب الوطني إلى أن استراتيجية الحكومة لمواجهة الأزمة المالية العالمية ستكون بالسعي لتحقيق النمو الاقتصادي في مصر داخليًّا... "أنّ مصر من الدول القليلة التي لم تتأثر بالأزمة المالية العالمية وعليها أن تبذل قصارى جهدها لتحقيق النمو الاقتصادي"[19]..

ومن خلال مخاطبة المشاعر الجماهيرية والشعبية واستجدائها أحيانًا أطلق مبارك شعارات الليبرالية الجديدة كضرورة تفويض السلطات والوصول الى صيغ أفضل لتطبيق "اللامركزية" وتقديم "خدمات للمواطنين" كآليات لتحقيق العدالة الاجتماعية. وحاول نظام مبارك وسياسات الحزب الوطني تحقيق شرعية سياسية لنظام سياسي هشّ ولم يكن أكثر الأسلحة قبولًا حينها أكثر من تطويع مفهوم العدالة الاجتماعية إذ بعدت شعارات العدالة عن مجال السياسات الحقيقية التي تترجم هذا الشعار لواقع. ومن ثم اعتمد النظام على الصور النمطية في تناول مفهوم العدالة وربطها بالنمو الاقتصادي في صياغة تتعالى على مطالب الناس وتؤيدها حجج مغلوطة إذ اختارت نخبة مبارك تحقيق العدالة

الاجتماعية/الاقتصادية فقط في زيادة الاستثمارات، وهو ما أكده كلٌّ من أحمد نظيف رئيس الوزراء الأسبق وجمال مبارك، السكرتير العام للحزب الوطني والذي نادى من جانبه "بضرورة إعادة توزيع الثروات والحفاظ على معدلات النمو المرتفعة التي ستمكن الدولة من تفعيل سياسات العدالة الاجتماعية، ورعاية الأسر الفقيرة في ريف مصر وربوعها المستحقة للدعم"..[20] متجاهلًا أن العدالة ليست دائمًا متحققة مع مستوى النمو المرتفع خصوصًا مع غياب ميكانزم واضح لإعادة توزيع الثروات كإشكالية أساسية في المنظور المعرفي الليبرالي.

ومع أزمات النظام المتوالية اقتصاديًا، برز لاتزامن الخطاب مع مقولات التنمية بمفردات الليبرالية الجديدة والتي تدعو إلى ضرورة اشراك المواطنين في صناعة سياسات العدالة الاجتماعية إذ وضح غض الطرف عن تضمين مواطني الدولة في معادلة العدالة الاجتماعية، والتي كانت من أهم متطلبات تحقيقها في كثير من نماذج الليبرالية الجديدة. واختزلت فلسفة الدولة لتحقيق العدالة في أحادية الرؤية للحزب الوطني رغم نفي صفوت الشريف لاستبعاد النظام لمواطنيه ولمعظم المؤسسات الوسيطة إذ أكد الشريف في كثير من لقاءته "أن هناك تعاونًا وثيقًا بين الحكومة والحزب الوطني لتصميم وتنفيذ سياسات أحد أهدافها هو تحقيق العدالة وتطبيق اللامركزية لكل ربوع مصر".[21]

من ناحيته وفي الألفية الأولى، عرض أحمد نظيف برنامج الحكومة للسنوات الخمس التالية وربط البعد الاجتماعي لبرنامج الانتخابات الرئاسية للعام 2005 بشرعية النظام مؤكدًا أن "الحكومة ستبقى الدعم للفقراء وستدعم مزيدًا من السلع الأخرى مع السعي الى الوصول الى معدل نمو يصل الى 8% وفقا لتعليمات الرئيس"[22]!! . ليتضح وهن الحجة المنطوقة مع واقع الحال في مصر ذلك الوقت إذ قفز معدل الفقر في العام 2005 الى نحو 19.56% وبلغ عدد الفقراء حينها 28 مليون مواطن مصري بحسب تقديرات البنك الدولي[23] .

والجدير ذكره أنّ محاربة الفقر وتحقيق العدالة كانا المصطلحين الجديدين في لغة الخطاب المباركي وبخاصة مع زيادة نفوذ جمال مبارك، وجمعية جيل المستقبل الجديد، ودعم ذلك الدعوة الى ثلاثة برامج نادى بها جمال مبارك وهي: (شبابنا يعمل) والذي تحدث عن توفير 4.5 ملايين فرصة عمل في خلال الفترة 2005 – 2011، وبرنامج (حياتك أفضل) الذي تحدث عن مدّ خدمة التأمين الصحي لنسبة 100% من السكان في حلول العام 2010، والعمل على الارتقاء بمستوى التعليم بإنشاء 3500 مدرسة جديدة ورفع أجور العاملين في الجهاز التعليمي ووضع كادر خاص للمعلمين، وإنشاء نصف

مليون وحدة سكنية للشباب وتوصيل مياه الشرب النقية لأغلب القرى، والعمل على تطوير العشوائيات وإعادة تخطيطها وبرنامج (تأمين اليوم والغد) والذي تضمن وعودًا بتحسين مستوى المعيشة للموظفين ورفع الأجور وتطوير نظام المعاشات والتوسع في إتاحة أنظمة خاصة للتأمين ضد العجز والوفاة والمرض، وأنظمة متعددة للمعاشات تضمن معاشًا لمن لا معاش له.

إلا أن على مستوى الواقع، ومنذ انتخابات سبتمبر 2005 حتى تنحيه عن الحكم لم يبين خطاب مبارك إلى أي مدى كفلت السياسات الاجتماعية كما حددها في خطابه - كسياسة الضرائب التصاعدية، وسياسة توفير الخدمات التعليمية والصحية، ودعم السلع الأساسية- تحقيق العدالة الاجتماعية لا سيّما مع تزايد معدلات الفساد. وتكررت مفردات العدالة في خطابه لتشير مرة أخرى الى أن (النمو الاقتصادي)، أو (المواطنة)، أو حتى (الوصول بالرعاية الصحية والبنية الأساسية لمختلف أرجاء مصر). ونتاجًا لهذا الخطاب المبهم المضلل لم يكن مستغربًا أن تتسع الفجوة بين الفقراء والأغنياء، وتتفاقم البطالة حتى وصلت إلى ما يقارب من 10% من عدد السكان بحسب تقرير البنك المركزي، ولتزيد المديونية الداخلية، والدين الخارجي، إضافة إلى النمو السرطاني للعشوائيات التي بلغ مجموع سكانها ما يقارب ربع مجموع سكان مصر، ليضيع مغزى العدالة الاجتماعية بين مختلف فئات المجتمع[24]. صحيح أن الدولة خصصت نظريًّا 60% من حجم ميزانيتها لمحاربة الفقر والقضاء عليه[25] ولكن قابل ذلك غياب مؤسسات الدولة لضمان حقوق الأفراد وتحقيق عدالة الانصاف إذ زادت الفجوة في دخول الأفراد الشهرية وبينما كانت هناك أسر تنفق 100 جنيه شهريًّا، كانت أسر أخرى تصرف 10.000 جنيه[26].

ورغم تلون مفردات النخبة السياسية بألوان تقدمية لتحقيق العدالة من خلال تحقيق الإدارة الجيدة للدولة والمجتمع Good Governanace، وتحقيق الشفافية والمحاسبية إذ أوضح فتحي سرور رئيس مجلس الشعب في ذلك الوقت "... حرص البرلمان على انجاز العدالة الاجتماعية ودورها في إدارة واعية داعمة للشفافية والمحاسبية والمشاركة كميكانزمات وآليات ضرورية يدعمها النظام التشريعي المصري"[27]، إلا أن الخطاب التبس من جديد ووضحت فيه الحجة المبهمة إذ كانت العدالة فقط ترادفًا لمفردات ومصطلحات تعجّ بها أدبيات التنمية بينما غابت الشفافية في مصارحة المواطنين بحقيقة الوضع الاقتصادي وإشكاليات العملية التوزيعية في مصر. وفي أثناء المؤتمر السابع للجمعيات غير الحكومية ودورها في تعظيم دور الأسرة، أكد رئيس الوزراء نظيف حينها "إعادة هيكلة الدعم لصالح مستحقيه لتحقيق العدالة الاجتماعية".[28] ولدى تقابله مع مندوب وزارة الخارجية الأميركية، أكد مفيد شهاب أيضًا أن "مصر عملت جاهدة على الحد من ظاهرة المتاجرة في البشر، وتوضيح مدى إضرارها بالمصالح الوطنية وتأثيرها على العدالة الاجتماعية"[29]. ومن ثم

ربط مفهوم العدالة بشكل فجائي بين متغيرَين من دون تلمس أين تقف العدالة من الاتجار في البشر وكيف ستحقق الحكومة قضية توصيل الدعم لمستحقيه ليزيد الإبهام في لغة الخطاب.

من جانبه أعطى الخطاب الحكومي الرسمي الأولوية للعدالة الاجتماعية كشعار من دون مصاحبة ذلك بأي ميكانزمات طمعًا في تحقيق مزيد من الاستقرار والشرعية للنظام السياسي. "الجزء الأكبر من الميزانية يجب أن يذهب لتحقيق العدالة الاجتماعية ويقدم الدعم لمحدودي الدخل لتحقق الاستقرار السياسي".[30]

وجاء خطاب المعارضة في حقبة مبارك واضحًا وإن كان في بعضه أداة للهجوم على النظام السياسي. إذ اعتبرت المعارضة أنّ أمراض النظام السياسي هي نتاج طبيعي لغياب العدالة حتى وصل الأمر إلى تفسير الهجمات الإرهابية التي شهدتها مصر استنادًا إلى غياب العدالة. إذ ندد محمد البرادعي مثلًا بالعمل الإرهابي على كنيسة القديسين والذي أدى إلى موت 21 مواطنًا أثناء إجازة الكريسماس في 2010 موضحًا أن "الفتنة الطائفية والتوتر الديني نتاج واضح لغياب العدالة الاجتماعية"، ومؤكدًا أنه "حتى لو أن تنظيم القاعدة كان وراء ذلك، فإن بعض المسؤولين في الدولة المصرية أخطأوا في تجاهل تحقيق العدالة". ولا ينفي هذا وجود بعض مفردات خطاب المعارضة الذي لفت النظر الى تداعيات السياسات الليبرالية الجديدة وكيف أفرزت مزيدًا من التشوهات في الاقتصاد المصري، وعملت على غياب المساواة وإقرار حقوق المواطنين، وإنكار أحقية الفقراء، وزادت من ذلك البون الشاسع بين الفقراء والأغنياء كأسباب هيكلية حقيقية لغياب العدالة. كما نادت بعض الأصوات بإزالة كلّ الأسباب التي تحول بين المواطنين وحرية اختيار بدائلهم التنموية كما نادى بذلك "سين" مثل "محاربة الفقر" و"محاربة الفساد"[31]. فمن جانبه مثلًا أكد رئيس حزب الوفد أن "تحقيق العدالة الاجتماعية ستتحقق بمحاربة الفساد، وحماية الطبقات الاجتماعية الفقيرة والتي ليس لديها دخل ثابت، وضرورة إصلاح النظام التعليمي والري، والزراعة وإزالة الفروق والاختلافات بين الشرائح الاقتصادية"[32]. كما أشار بيان حزب التجمع إلى أن "هناك العديد من التشوهات في نظام الأجور، وأضحى من الضروري بناء هيكل أجور جديد كخطوة أولى نحو تحقيق العدالة الاجتماعية".[33] ومن ثم جاء خطاب المعارضة متضمنًا بعض الحجج والبدائل لتحقيق العدالة الاجتماعية، كانت في معظمها أسبابًا هيكلية.

رابعًا: محمد مرسي وعدالة الصدقات والخدمات

جاء مرسي إلى الحكم وأضحى واضحًا أن الحكومة والمعارضة وضعت البسطاء في أولوية الأجندة السياسية بعدما أدوا الدور المنوط بهم في التغيير السياسي. وتعالت مفردات خطاب تضميني يتناول دور الناس في تحقيق العدالة الاجتماعية سياسيًّا واقتصاديًّا. وكان طبيعيًّا أن تتم دعوة الناس إلى المشاركة في صنع السياسات والتي -للدهشة- تواكبت مع الدعوة إلى إلغاء الدعم أو الدعوة لترشيده، ثم ما لبث أن عاد الخطاب الى طابعه المصري التاريخي من دعوة الناس من جديد لمزيد من التضحيات حتى يتعافى الاقتصاد المصري. وبدأت تظهر مفردات جديدة تقدمية في القاموس السياسي للعدالة أثناء حكم الاخوان لمصر مثل (الثقة المشتركة)، (تضحيات أكثر)، (سياسة اقتصادية أكثر عدالة،...). وعلى المستوى الرسمي، كان الخطاب صادمًا للعامة بعدما ألقى المسؤولية على الجماهير وكأن المسكوت عنه في خطاب محمد مرسي أن الجماهير القادرة على التغيير السياسي قادرة أيضًا على تحمُّل تبعات التغيير الاقتصادي وتفعيل شعار العدالة الاجتماعية التي اختزلتها الحكومات السابقة في حزمة من المفاهيم المغلوطة.

من ناحيته، دعا مرسي إلى تعريف جديد للعدالة الاجتماعية لتتضمن مستوى من الوعي، والمعرفة، وتنشئة الطفل والاتصال بالخارج.[34] ودعي كثيرون من رجال الأعمال ومنهم حسن مالك رئيس الجمعية المصرية لرجال الأعمال لجذب مزيد من الاستثمارات لمصر، وأضاف "حق العمل" كمدخل مناسب حتى تتحقق العدالة الاجتماعية التي يجب أن تكون على قائمة الأولويات لكل الحكومات المتعاقبة.[35] وأثنى مرسي على النموذج البرازيلي في تحقيق العدالة الاجتماعية، ومحو الفقر والأمية، كما ضمّن برامج الرعاية الصحية للأطفال باعتبارها إحدى طرائق تطبيق العدالة.[36]

من جهته تبنّى هشام قنديل رئيس الوزراء في حكومة مرسي في خطابه خطة الحكومة في تحقيق العدالة والتي استندت إلى ثلاث مراحل: الأولى (2012-2014) وهي مرحلة الانتعاش الاجتماعي، والثانية من 2014-2017 وهي مرحلة تعزيز البناء الاقتصادي، والثالثة من 2017-2022 و التي أطلقوا عليها مرحلة التقدم والانطلاق.

ووصف رئيس الوزراء حينها العدالة الاجتماعية بكونها "القوة الدافعة للنمو الاقتصادي"، وليست مجرد تابع للنمو ليعيد أهمية ارتباط النمو بالعدالة التوزيعية التي ارتبطت بضرورة رفع كفاءة الدعم ليصل إلى مستحقيه، وحماية الطبقتين المتوسطة والفقيرة، وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات كعلاج خلل منظومة الخبز والقضاء على التشوهات السعرية وضمان حصول المستهلك على رغيف مدعوم،

وإصلاح منظومة توزيع البوتاجاز، وزيادة أسعار الغاز للصناعات كثيفة استخدام الطاقة، ورفع الدعم عن بنزين 95، وتوزيع البنزين والسولار من خلال نظام البطاقات الذكية، وكذلك دعم الفئات الأولى بالرعاية، وتوسيع نطاق المستفيدين من معاش الضمان الاجتماعي، والاهتمام بالقرى الأكثر فقراً، وتشكيل لجنة وزارية[37] للتنمية الاجتماعية.

وفي وقت أكد رئيس الوزراء أنه لن يتوانى عن تحقيق النمو والسعادة والراحة والحرية والعدالة الاجتماعية لجميع المصريين[38] هبط منحنى الأداء الاقتصادي بشدة خلال العام 2013[39]، فالسياسات الاقتصادية الموعودة التي ستضمن الفقراء ومطالبهم،[40] والحوار المجتمعي معهم حول ميكانزمات تحقيق العدالة الاجتماعية، وتأكيد حكومة هشام قندبل أن معدل النمو الاقتصادي للناتج المحلي ارتفع من 1.8 الى 2.4، لم تنتج سوى مزيد من الفقر إذ وفقًا لتقرير بنك الطعام المصري كان أكثر من 42% من المصريين تحت خط الفقر في العام 2013!!.

وفي حين ينوّه ممتاز السعيد وزير المالية لحكومة الإخوان بضرورة أن تكون هناك إحصائيات دقيقة لمتلقى الدعم لمنتجات البترول كطريقة مثلى للشفافية وتحقيق العدالة الاجتماعية، كرؤية واضحة لتحقيق العدالة الاجتماعية ماليًّا، وذلك بفرض مزيد من الضرائب على الأغنياء وتدعيم سلع الفقراء ليصل الاصلاح الضريبي لمصر نحو 20 بليون دولار في السنة المالية (13/12)،[41] ينخفض التصنيف الائتماني لمصر للمرة الرابعة في العام نفسه وتتعالى صيحات التحذير من أن الاقتصاد المصري يدخل مرحلة الخطر[42]، وتزداد نمط المغالطات في بيانات الحكومة[43] والتي وصلت لدرجة التشويش في عقل المواطن العادي عن علاقة تحقيق العدالة الاجتماعية والإصلاح المالي. فبدلًا من توضيح أن الإصلاح المالي هو جزء من تحقيق العدالة الاجتماعية بدت العدالة في خطابهم وكأنها مفهوم ديني، وكان كثير من سياسات الدعم ينظر الى الفقراء من باب الصدقات والخدمات وليس الحقوق الاجتماعية، وهو ما زاد المفهوم غموضًا وإبهامًا. وباتت الرئاسة وحزب الحرية والعدالة يعلنان عن أرقام إيجابية مغايرة تمامًا للأرقام الرسمية السلبية التي أعلنها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ليزيد الخلل المؤسسي الواضح في تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطن من حيث السلع التموينية، أو الوقود فضلًا عن الانقطاعات المتكررة للكهرباء.

ولم يغب (الناس الغلابة) أيضًا عن خطاب المعارضة وحججها المضادة، إذ تم الزج بقضية العدالة الاجتماعية لمزيد من الشرعية للخصوم. فجبهة الإنقاذ الوطني بزعامة البرادعي وأيضًا حزب الدستور أكدا أن العدالة الاجتماعية لن تتحقق أبدًا من دون (الضغط الشعبي) على الحكومة وتلخصت حججهم في

أن العدالة الاجتماعية يجب أن تأتي بعد بناء سياق مسبق سياسي ملائم مثل انتخابات رئاسية مبكرة توقظ أهداف الثورة، ودعوا إلى مظاهرات سلمية في كل ميادين وشوارع مصر لإدراك روح 25 يناير ووضع قضية العدالة الاجتماعية على الطريق الصحيح.[44] ولقد علقت في الوقت ذاته جبهة الإنقاذ الوطني أي حوار مع الحكومة المصرية حتى تؤكد تلك الحكومة مكتسبات الثورة وأهمها العدالة الاجتماعية وأن تؤكد أن الانتخابات البرلمانية ستكون حرة وعادلة، وأنّ على الحكومة –إذا أرادت حوار بناء- مع المعارضة أن تستجيب لمطالب الناس وأن تستجيب بشكل ايجابي وفعّال لتزايد الأسعار وارتفاع مستويات الفقر في مصر بين الناس والتي تزيد أيضًا الحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية.

ويبدو أن حجج التيار المعارض كانت نفسها حجج أحزاب المعارضة، فمرسي – من وجهة نظرهم - فشل في أداء المهمة، وبدلًا من القضاء على أذناب النظام القديم، مال لهم، وتجاهل كل مطالب المواطنين المصريين من عيش، حرية، وعدالة اجتماعية.[45] وانتقدت أحزاب المعارضة ممارسات مرسي التي خلدت من وجهة نظرها ممارسات مبارك من تكذيب، خطف، قمع سياسي، واقتصادي و ظلم اجتماعي[46] وكانت الحجة أن حكومة مرسي غير قادرة حتى على تحقيق جزء من مفاهيم العدالة الاجتماعية والمتمثلة في الحد الأدنى للأجور.[47]

وبينما تناول حزب النور ومجلس الشورى مفهوم العدالة الاجتماعية كجزء من سياسات الأجور، وطرحا مشروع قانون بتحديد الحد الأقصى والأدنى للأجور، طرح حزب التحالف الشعبي (التجمع – الناصريون، الكرامة) الفكرة نفسها في فترة حكم مبارك. صحيح أن حزب مصر القوية طرح مطلب العدالة الاجتماعية ضمن أحد عشر مطلبًا آخر وربطها بالإصلاح المالي ومقاومة الفساد إلّا أنه لم يحدد الميكانزم المناسب لتحقيق هذه العدالة. والمدهش أن كلًّا من الصباحي ومحمد البرادعي عارضا ما طرحه حزب النور ومجلس الشورى على اعتبار عجز مشروع القانون في حماية حق حرية المرأة والطفل بزعم أن العدالة الاجتماعية لا يمكن أن تتحقق في سياق لا يتوافر فيه فصل السلطات واستقلالية القضاء. وأكدا أن العدالة الاجتماعية لن تتحقق إلا إذا قيل ماذا تعني بالنسبة لحقوق الأطفال وحقوق المرأة[48].

خامسًا: خطاب ما بعد مرسي وعدالة الأجور

يبدو أنّ القوى السياسية الجديدة[49] في خلال أو حتى بعد محمد مرسي، احتالت على مفهوم العدالة الاجتماعية لكسب مزيد من الفرص السياسية والشرعية. وارتبط مفهوم العدالة الاجتماعية لديهم بالأهداف الحقيقية لثورة يناير كثورة أمّ لجميع المصريين. وجاء المتحدث باسم (تمرد) والذي دعا إلى تظاهرات 6/30 ليدعو تمامًا ما دعا إليه ثوار يناير من عيش/ حرية، عدالة اجتماعية[50]. وحتى اللجنة المنسقة لـ 6/30 أكدت المعنى نفسه للشعار العدالة الاجتماعية عينه[51] من دون حتى الإشارة إلى أي ميكانزم أو "أداة" لتحويل هذا الشعار البلاغي إلى حقيقة واقعة.

وحتى 6/30، تبنى صباحي رسالة البرادعي من خارطة طريق لمصر ما بعد مرسي، وأعطى مهلة 6 شهور كفترة انتقالية يتم التركيز فيها على تحقيق العدالة الاجتماعية، وأن تتخذ بناءات الدستور بالإجماع وضرورة وجود قانون انتخابات عادل. ووافق مع (تمرد) على ضرورة موافقة الناس على وجود قائد قادر على قيادة المرحلة التحويلية لتحقيق العدالة الاجتماعية وهو نفس ما ردده البردعي والذي أكد أن ثورة يونيو بداية لاستكمال طريق الثورة وأن التظاهرات ستعود مرة أخرى للعيش والحرية والعدالة الاجتماعية[52].

وأوضح أن الخطاب السياسي للعدالة الاجتماعية لم يتغير حتى في أثناء الحملات الانتخابية الرئاسية، فكلها ما زالت شعارات أقرب إلى (البلاغة) منها إلى (التنفيذ). فصباحي، المرشح السابق لرئاسة الجمهورية ورئيس التيار الشعبي قال في شعار بلاغي إن الثورة ستنتصر ويومًا ما ستحقق العدالة الاجتماعية والديمقراطية[53] والتيار الشعبي الذي نجح مسبقًا في بلورة ميكانزم ما لتحقيق العدالة الاجتماعية حينما ربط تحقيق العدالة الاجتماعية بالسلم الاجتماعي وحدد أكثر من مرحلة لتحقيق العدالة، بلور أكثر من صياغة تقليدية عن تحقيق العدالة تتمثل في[54] إلغاء أي تفرقة بين الرجل والمرأة في مكان العمل، وتوزيع عادل لدعم الطاقة، وزيادة الدعم وتفعيل الإعفاء الضريبي للفقراء ومحدودي الدخل، لتضيع مفردات خطاب العدالة الوليدة بين ردهات خطاب الانفتاح وفوانينه استجدائها. وفي هذا الوقت، كان للجمعيات غير الحكومية معنى مختلف للعدالة الاجتماعية، إذ صكت كل جماعة مصطلحها بما يتلاءم مع مطالب جماعتها. وخلافًا لدعاوى العيش، الحرية، العدالة الاجتماعية والكرامة الانسانية، كان موضوع الحد الأدنى والأقصى للأجور هو المطلب الأساسي لجميع العمال.[55]

من جانبها، أساءت النخبة الاعلامية أيضًا مفهوم العدالة الاجتماعية وسيّست المفهوم لكسب المزيد من النجاحات السياسية والهجوم على الخصوم[56] والهجوم على مرسي ونظامه. إذ أكد بعض الاعلاميين أن

هؤلاء الذين كانوا يحلمون بالحرية والديمقراطية وخرجوا للشوارع يبحثون عن العدالة الاجتماعية يجب أن يعارضوا مرسي لأنه فشل في تحقيق كل أحلامهم في تدعيم الكهرباء، والانتقال الآمن للغاز الطبيعي إلى المصانع.

سادسًا: العدالة الاجتماعيّة في خطاب السيسي: الأمل والإحباط

بقراءة دستور 2014 [57] يتضح طرح آليات جديدة لتحقيق العدالة الاجتماعية، ارتبطت بآليات السوق المحكومة بمعايير محددة كالحوكمة والشفافية والمحاسبية والتنافسية وتشجيع الاستثمار والتمية المستدامة. ولكن فعليًّا، يتضح أن المادة 14 من الدستور نصّت على وضع حد أدنى وأقصى للأجر ويستثنى من الحد الأقصى بالقانون فئات معينة ما يضع علامة استفهام كبيرة حول إضفاء الطابع الدستوري على مفهوم العدالة الذي يضمن بعضهم ويستبعد بعضهم الآخر حتى بعد التغيير السياسي!.

صحيح أن موضوع الفقر وربطه بقضية العدالة الاجتماعية حظيا بالاهتمام الأكبر في خطابات عبد الفتاح السيسي، إلا أن الإدراك السياسي لأزمة الفقراء كمستهدفين لقضية العدالة ما زال غير واضحٍ في مفردات الخطاب ما أثر على طبيعة الحلول المقترحة لتحقيق العدالة الاجتماعية. وتُشير الإحصائيات[58] إلى أن نسبة الفقر وصلت إلى 26.3% خلال العامين 2013/2012 مقابل نسبة 25.2% للعامين 2012/2011؛ وهناك ما يلامس 23 مليون نسمة يعيشون تحت خط الفقر. وبدا من تحليل لغة خطابات السيسي، تلمس الفجوة بين "المنطوق" و"الفعلي" في خطابه الخاص بالفقراء[59]، رغم تأكيده أن "... لهم الأولوية الأولى في أي تنمية مُقبلة..."، وذلك عن طريق المشروعات العملاقة التي تحقق نهضة وطفرة "وقفزة" في الاقتصاد المصري، واستناده في ذلك إلى الدعم العربي من ناحية، وتشجيع رجال الأعمال على الاستثمار في تلك المشروعات من ناحية أخرى، وفي مقابل تسهيلات تُقدم لهم. دعا من ناحية أخرى إلى تبرعات المصريين في الداخل والخارج إلى تقديمها من أجل المساهمة في النهوض بالمجتمع وبدا أن خطاب السيسي في ما يتعلق بالعدالة الاجتماعية كان خطابًا لتهدئة ثورة التوقعات "احنا بنحاول فعلا وبدأنا لكن مش حتشوفوا أي تقدم ملحوظ في سنة أو اتنين أو حتى تلاتة" مشيرًا إلى أن "المهام جسام" والطريق ما زال عسيرًا، وأن المسؤولية كبيرة". ووعد بحل مشكلات الكهرباء وبدء استقرار الأوضاع السياسية وجلب الاستثمارات الاجنبية ولكن بقيت الحجة غائبة ومراوغة فالمشروعات العملاقة التي نادى بها السيسي، لم يتم التطرق إلى تفاصيلها، ولا لمصادر تمويلها الأولية،

أو كيف ستتحقق أو حتى حدود دور الدولة والقطاع الخاص فيها... كما بدت الفجوة بين الخطاب السياسي وواقعه متسعة في ما يتعلق بمفاهيم العدالة، ففي الوقت الذي يعد بتخفيف العبء عن المصريين البسطاء، قررت الحكومة المصرية تقليص دعم الطاقة، ورفع أسعار الوقود بنسب تتراوح بين 63% للسولار و87% للبنزين و175% للغاز الطبيعي، مع الإعلان عن خطط لرفع الدعم عن الوقود في فترة تتراوح بين ثلاث إلى خمس سنوات، ورفع أسعار شرائح الكهرباء بنسب تقارب 20% في ضوء تكلفة دعم الطاقة التي تجاوزت في العام 2013 ما يعادل 99.6 مليار جنيه[60]... كما تم إقرار تعديلات عدة على قانون الضريبة العقارية رقم 196 للعام 2008 ليدخل بذلك حيز التنفيذ بعد عدم تطبيقه لمدة ست سنوات، وقد قُدرت قيمة الحصيلة المتوقعة بعد إجراء هذا التعديل حوالى 3.5 مليارات جنيه تم إدراجها في الموازنة العامة للدولة لعام 2015/2014 حسب تصريح وزير المالية، كما تضمنت حزمةُ السياسات الاقتصادية تطبيق منظومة جديدة لتوزيع المواد التموينية، بحيث يُعادل نصيب الفرد الواحد ما قيمته خمسة عشر جنيهًا، وإصدار قانون يفرض ضرائب جديدة على السجائر المحلية والمستوردة الصنع بنسب تتراوح بين 40% و120%، كما يفرض هذا القانون ضرائب على الخمور المحلية والمستوردة بنسب تتراوح بين 150% و200 **%.** ومع ذلك بقيت مفردات خطاب السيسي عن العدالة الاجتماعية اعتراها مضللة خصوصًا عندما خلط في حديثه بين محور العدالة الاجتماعية، وبين قضايا اقتصادية أخرى، إذ تحدث عن الفلاحين، وتأهيل العشوائيات، ولكنه لم يتطرق لجوهر العدالة الاجتماعية الخاصة بالدعم الذي يقلصه النظام على محدوي الدخل، فضلًا عن عدالة توزيع الأجور، وتطبيق الحد الأدنى والأقصى للأجور، وهو ما يضع علامات كبيرة حول صدقيّة الخطاب ورشادته، فضلًا عن أن مفرداته لا تزال تركز على أن سياساته الاجتماعية - الاقتصادية لن تكون نتائجها ملموسة للمواطن العادي قبل منتصف العام الثالث من حكمه، وهو ما أدى إلى سقوط الخطاب في منحنى الإحباط المؤدي الى "عدم الثقة" والشك الجماهيري الذي عانت منه مختلف خطابات النظم السابقة عن العدالة.

الخلاصة

1- اعترى خطب رؤساء مصر الأربعة غموض كبير في مفهوم العدالة الاجتماعية بدءًا من عبد الناصر الذي ارتبط خطابه في مفهوم العدالة الاجتماعية بمفهوم السلام الاجتماعي، والديمقراطية السليمة، ولكن اعترى المفهوم غموض بين الفئات التي يجب أن تتحقق لها العدالة وهل تعني العدالة الحد من ثروات الأغنياء، مرورًا بالسادات الذي ربط بين العدالة والانفتاح ليعزف سيمفونية عشوائية السياسات في تحقيق العدالة والذي أودى في النهاية لقلب الهيكل الاجتماعي كله في مصر، وصولًا إلى السيسي الذي

لم يختلف خطابه وجاء في فترة حكمه الأولى صادمًا لثورة توقعات العامة، استجدائيًّا، مشوشًا ومراوغًا في كثير من الأحيان لاتساع فجوة المنطوق منه مع الفعل.

2- أما عن خطابي مبارك ومرسي، فجاء خطاب الأول أيضًا مبهمًا، متعاليًا على احتياجات الجماهير، يعج بالمغالطات الحججية، ومغالطات الغموض والالتباس ومنها المراوغة والمواربة وارتبطت غياب سياسات واضحة في عهد مبارك لتحقيق العدالة الاجتماعية بمفهوم الدولة الرخوة التي تصدر القوانين ولا تطبقها، والمؤسسات المنحازة غير قادرة على تنفيذ السياسات العامة لافتقادها الاستقلالية في مواجهة النخب الاجتماعية المهيمنة.

3- ازدادت المغالطات الحججية في عهد مرسي، فجاء خطابه أيضًا مبهمًا، مغلوطًا رغم عفويته، يعتمد على الاقتباس في غير موضعه ويفتقد للتجديد، ولا تتفق مقدماته مع نتائجه في طرح مفهوم العدالة ومع ذلك لا نستطيع قياس فاعلية أثره من دون الإشارة إلى زيادة رخاوة الدولة في عهد الرئيس مرسي بسبب إحجام البيروقراطية عن التعاون مع نظامه، لا سيّما مؤسسات الدولة التنفيذية والسياسية والقضائية والشرطية والعسكرية وظهر هذا جليًّا في خنق البلاد بمشاكل متعددة في الوقود والكهرباء، وتشجيع بعض الفئات على قطع الطرق وإغلاق المصالح الحكومية.

4- كان خطاب المعارضة في عمومه في خلال الفترتين (مبارك ومرسي) مضلّلًا قائمًا على غياب الحجة إذ حاول خطاب المعارضة الذهاب بعيدًا من النقد والتفنيد وأن يسيس مفهوم العدالة ويبتعد من حجية المنطق، واستخدمت الكلمات والعبارات بمعان متعددة وتلاعبت بالألفاظ وكان التعميم غير الموضوعي مختلطًا بسحب الجزء على الكل. وبعبارة واحدة لا يقلّ استخدام مفهوم العدالة من قبل الحكومات المتعاقبة والمعارضة تشويهًا عن مفهوم الديمقراطية إذ سيّست كلٌّ من الحكومات والمعارضة هذا المفهوم إما لكسب مزيد من الشرعية وإما لنزع الشرعية عن الطرف الآخر. ويمكن القول إن الدولة المصرية لم يكن لها تاريخيًّا خطابٌ معرفيّ أو استراتيجيّ عن معنى العدالة الاجتماعية وإنما جاء الخطاب موسميًّا يعاد إنتاجه كلّ فترة تاريخية لتحقيق أهداف سياسية للدولة المصرية.

مراجع الدراسة

[1] Rawls, John. 1971. *A Theory of Justice.* The Belknap Press of Harvard University Press.

[2] Sen, Amartya. 2006. "What do we want from Theory of Justice". *Journal of Philosophy*, 103 (5):215-238.

[3] National Pro Bono Resource Centre Occasional Paper: What is Social Justice?, October (2011), p. 6.

[4] بالخير، عمر. 2013. **مقالات في التداولية والخطاب. الجزائر، تيزي وزو:** دار الأمل للنشر والتوزيع. ص. ص. 9- 10.

[5] عبود، أميمة. 2015. "مقهوم الاصلاح السياسي في بعض نصوص الخطاب الليبرالى العربى الجديد". ورقة مقدمة الى ندوة الديمقراطية والاصلاح السياسي في الوطن العربي، نحو رؤية عربية، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 21-22 يونيو.

[6] Lubansa, Billy. *Successful Leadership: Ushering people into their Divinely prepared Destiny.* Rehoboth Printing, Nigeria.p.66

[7] Walker, M. Karen. 2011. *Analyzing Nasser's Philosophy of the Revolution as a Constitutive Text*. (703), p.625-1289.

[8] عوض، لويس. 1987. أقنعة الناصرية السبعة. بيروت: دار الرقى. ص. 69.

[9] Lubansa, Billy. *Successful Leadership: Ushering people into their Divinely prepared Destiny.* Rehoboth Printing, Nigeria.p.66.

[10] http://sadat.bibalex.org/speeches/speechesall.aspx?CS=0

[11] مبارك: العدالة الاجتماعية تتصدر أولويات الحكومة، جريدة البيان الإماراتية.

https://www.albayan.ae/one-world/2007-11-15.

[12] تعديلات دستور جمهورية مصر العربية 2007. موقع منشورات قانونية التابع للجامعة الأمريكية بالقاهرة.

https://manshurat.org/node.

[13] براون، ناثان وميشيل دنّ وعمرو حمزاوي. 2007. **التعديلات الدستورية في مصر**. مركز كارنيغي للشرق الأوسط.

https://carnegie-mec.org/2007/03/23/ar-pub-23796

[14] مبارك: العدالة الاجتماعية تتصدر أولويات الحكومة، جريدة البيان الإماراتية.

https://www.albayan.ae/one-world/2007-11-15-1.808216

[15] كلمة مبارك الأخيرة قبل التنحي، رويترز.

https://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE7101N520110202

[16] Mamlook, Mahmoud. Daily Press Display, 23/7/2008, youm 7.

[17] مبارك يتعهد أمام مؤتمر حزبه بالإصلاح والمعارضة، الجزيرة.

https://www.aljazeera.net/news/arabic/2008/11/2/.

[18] El Sherif, Khaled Nageh. "Social Justice is a priority for the National Democratic Party". *Youm 7.* Saturday, 1 November 2008.

[19] تصريح رئيس الوزراء المصري- الأهرام 2009.

[20] Mubarak, Gamal. 2008. "Growth rates enable us to achieve social justice", *Youm 7*. Thursday 14 August 2008.

[21] President followed NDP conference reports 'minute by minute' says Safwat El-Sherif December 28, 2010, *Daily News Egypt*.

[22] President followed NDP conference reports 'minute by minute' says Safwat El-Sherif December 28, 2010, *Daily News Egypt*.

[23] غنيم، أحمد. 2015. "الفقر في مصر". البوابة العربية للتنمية. 6 مارس.

https://www.arabdevelopmentportal.com/ar/blog/ -

[24] البيومي غانم، ابراهيم. 2008. "العدالة الاجتماعية في عهد الرئيس مبارك". **المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في مصر**.

[25] AlSayed, Ehsan. 2009. "Gamal Mubarak: Both the NDP and its government have made a priority out of social justice". *Youm 7*.Friday, 30 October 2009.

[26]Abd el- Zaher, Nermin. 2008. "Education and Social Justice in the conference for alternative policies". *Youm 7*. Sunday 9 November 2008.

[27] Ali, Nour. 2010. "Soroor ensures the Parliament's keenness on performing its role of monitoring". *Youm 7.* Sunday, 19 December 2010.

[28] Wahba, Medhat. 2010. "Nazif demands subsidies system restructuring", *Youm 7*. Sunday, 14 February 2010.

[29] Ne'mat allah, Walaa. 2010. "Shehab: We will be finishing the law on Combating Human Trafficking soon". *Youm 7*. Saturday 17 April 2010.

[30] Mounir, Jacklin. 2010. "Minister of Legal Affairs and Parliamentary Councils, Shehab from Alexandria: Increasing subsidies budgets to protect those with limited income and to achieve Social Justice". *Youm 7*. Friday, 22 October 2010.

[31] Faghry, Nora, and Rania Fazaa. 2011. "Al Baradie invites Nubians to resort to international organizations to resolve their case". *Youm 7*. Sunday, 2 January 2011.

[32] Saleh, Doha. 2010. "Abaza: Al Wafd fought against the corrupted system". *Youm 7.* Sunday 16 May 2010.

[33] Badr El deen, Mariam. 2010. "Ex-minister of Economy: Relating wages with prices is not suitable for our economy". *Youm 7*. Sunday 16 May 2010.

[34] "Morsi seeks closer trade ties with Brazil". May 9, 2013, *Daily news Egypt*. http://www.dailynewsegypt.com/2013/05/09/morsi-seeks-closer-trade-ties-with-brazil/

[35] Abdelhameed, Omar and Abdelrazik El-Shewikhy. 2012. "Morsy tasks EBDA's president to chair the new council for business development". *Daily News Egypt*. July 13, 2012.

[36] Sanchez, Luiz. 2013. "Morsi begins visit to Brazil". *Daily News Egypt*. May 7, 2013.

[37] Chasek-Macfoy, Noah. 2012. "Qandil's plan, high on aspirations low on details". *Daily News Egypt*. November 14, 2012
http://www.dailynewsegypt.com/2012/11/14/new-comprehensive-economic-reform-plan/

[38] El Dabh, Basil. 2012. "Qandil presents three month report". *Daily News Egypt*. November 13, 2012.
http://www.dailynewsegypt.com/2012/11/13/qandil-presents-three-month-report/

[39] بوابة الهيئة العامة للاستعلامات، 14 نوفمبر 2012.

[40] Sanchez, Luiz. 2013. "Hesham Qandil praises constituent Assembly". *Daily News Egypt*. January 7, 2013.

http://www.dailynewsegypt.com/2013/01/07/hesham-qandil-praises-constituent-assembly/

[41] "Finance Minster: New reform plan for petroleum sector". *Daily News Egypt*. May 21, 2013
http://www.dailynewsegypt.com/2013/05/21/finance-minister-new-reform-plan-for-petroleum-sector/

[42] Chasek-Macfoy, Noah. 2012. "Qandil's plan, high on aspirations low on details". *Daily News Egypt*. November 14, 2012
http://www.dailynewsegypt.com/2012/11/14/new-comprehensive-economic-reform-plan/

[43] El-Behary, Hend. 2013. "New Budget presented to Shura Council". *Daily News Egypt*. April 23, 2013.

[44] "Egypt Opposition Rejects dialogue with Morsi". *Daily News Egypt*. June 28, 2013.

[45] El-Dabh, Basil. 2013. "Interior Ministry and parties brace for 25 Jan". *Daily News Egypt*. January 21, 2013.
http://www.dailynewsegypt.com/2013/01/21/interior-ministry-and-parties-brace-for-25-jan-2/

[46] El Dabh, Basil and Ahmed Aboulenein. 2013. "Morsy is Mubarak' protesters chant". *Daily News Egypt*. February 11, 2013

http://www.dailynewsegypt.com/2013/02/11/morsy-is-mubarak-protesters-chant/

[47] "Political Parties announce peaceful Intent of 30 June, blame Morsi for Violence". *Daily news Egypt*. June 28, 2013.

[48] Taha, Rana Muhammad. 2013. "Draft law for minimum and maximum wages". *Daily News Egypt*. February 4, 2013.
http://www.dailynewsegypt.com/2013/02/04/draft-law-for-minimum-and-maximum-wages/

[49]" Political Parties announce peaceful Intent of 30 June, blame Morsi for Violence". *Daily news Egypt*. June 28, 2013.

[50] "Tamarod maintains its campaign is legal". *Daily News Egypt*. June 25, 2013.

[51] ومن بين الموقعين على البيان: حزب التحالف الشعبى الاشتراكى، وحركة الشباب من أجل الحرية والعدالة ، وحزب الدستور، والحركة الشعبية لاستقلال الأزهر، وحزب الكرامة، والجبهة الحرة للتغيير السلمى ، اتحاد شباب ماسبيرو، حركة شباب الثورة العربية، الاشتراكيون الثوريون، التيار الشعبي، حزب مصر الحرية، المجموعة الوطنية للتغيير، وحركة كفاية.

[52] El-Dabh, Basil. 2013. "El Baradei Calls for Morsi's resignation". *Daily News Egypt*. June 22, 2013.

[53] El behair, Nouran. 2013. "Students clash at Sabahy's seminar". *Daily News Egypt.* April 22, 2013.

[54] EL behary, Hend. 2013. "Al- Tayar Al- Sha'aby offers alternative economic model for Egypt". *Daily News Egypt*. April 8, 2013.
http://www.dailynewsegypt.com/2013/04/08/al-tayar-al-shaaby-offers-alternative-economic-model-for-egypt/

[55] "34 Political Parties announce Plans for 30 June". *Daily News Egypt*. June 22, 2013.

[56] Akl, Ziad A. 2013. "What's Really wrong with Morsi". *Daily News Egypt*. June 8, 2013.

[57] نص دستور المصري، الهيئة العامة للاستعلامات، 2014.

http://www.sis.gov.eg/Newvr/consttt%25202014.pdf

[58] "بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك" الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن نسبة الفقراء في مصر - وفقًا لمقياس الفقر القومي للعامين 2013/2012.

[59] لمزيد من التفصيل حول خطب السيسي انظر:

http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Categories/tmpListArticles.aspx?CatID=36

[60] El-Gebaly, Abdel-Fattah. 2013. "Tax Policy and Social Justice in Egypt". ECESR. 19/05/2013, P.P. 3-6.